مقتل ١٦٨٥ شخصاً في شهر تشرين الثاني لعام ٢٠١٤

لا يغطي التقرير الضحايا من القوات الحكومية والضحايا من تنظيم داعش لعدم وجود معايير يمكن اتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا...

التقرير يشتمل على:

المدنيين الذين قتلتهم القوات الحكومية

المقاتلين الذين قتلتهم القوات الحكومية

المدنيين والمقاتلين الذين قتلهم تنظيم داعش

المدنيين والمقاتلين الذين قتلتهم المعارضة المسلحة

المدنيين الذين قتلتهم قوات التحالف الدولي

لا يغطي التقرير الضحايا من القوات الحكومية والضحايا من تنظيم داعش لعدم وجود معايير يمكن اتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا في ظل حظر وملاحقة السلطات السورية وقوات تنظيم داعش لفريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

منهجية التقرير:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم الشبكة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق الضحايا والمعتقلين في سورية.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا

ملخص تنفيذي:

حصيلة الضحايا الذين سقطوا خلال شهر تشرين الثاني يتوزعون على النحو التالي:

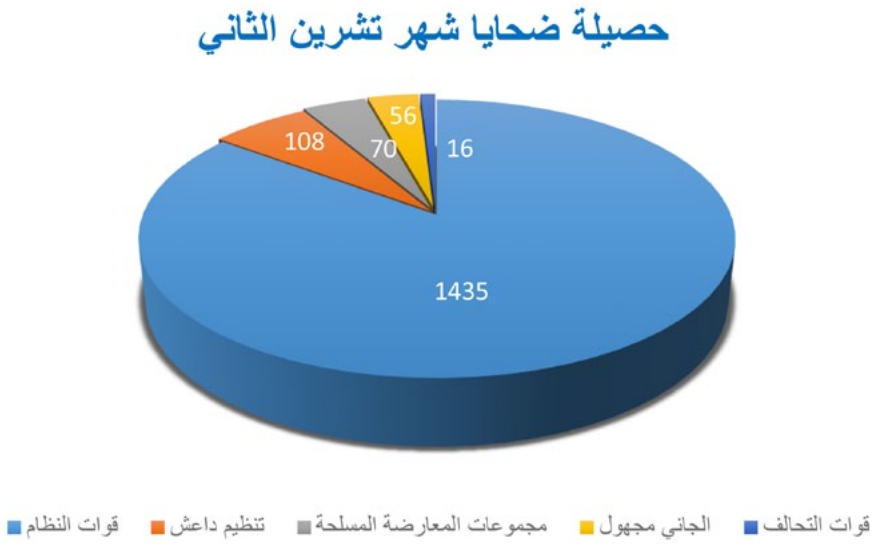

تفاصيل التقرير:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ١٦٨٥ شخصاً سقطوا خلال شهر تشرين الثاني يتوزعون على النحو التالي:

أولاً: القوات الحكومية:

أ: المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ١١٦٩ شخصاً مدنياً على يد القوات الحكومية، بينهم ١٧٦ طفلاً (بمعدل ٦ أطفال يومياً)، كما أن من بين الضحايا ما لايقل عن ٧٨ امرأة، فيما بلغ مجموع الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيب ما لايقل عن ٢٣١ (بمعدل ٨ أشخاص يموتون تحت التعذيب يومياً).

بلغت نسبة الأطفال والنساء ٢٢ ٪ من أعداد الضحايا المدنيين، وهو مؤشر صارخ على استهداف متعمد من قبل القوات الحكومية للمدنيين.

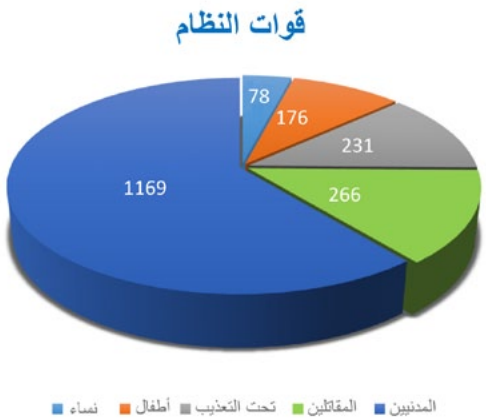

ب: المقاتلين:

قتلت القوات الحكومية ما لايقل عن ٢٦٦ شخصاً مقاتلاً خلال عمليات القصف أو الاشتباك.

ثانياً: الفصائل المسلحة التابعة للقاعدة (تنظيم داعش):

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ١٠٨ أشخاص على يد تنظيم داعش يتوزعون إلى:

أ: المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام عناصر تنظيم داعش بقتل ٥٧ شخصاً مدنياً بينهم ٥ أطفال، و ٢ تحت التعذيب.

ب: المقاتلين:

قتل تنظيم داعش ما لايقل عن ٥١ مقاتلاً في أثناء الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات إعدام ميدانية للأسرى.

ثالثاً: مجموعات المعارضة المسلحة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ٧٠ شخصاً على يد المعارضة المسلحة يتوزعون إلى:

أ: ٥٣ مدنياً، بينهم ١٢ طفلاً، و٧ سيدات، و٢ تحت التعذيب.

ب: ١٧ شخصاً مقاتلاً في أثناء الاشتباكات بين الفصائل بعضها مع بعض.

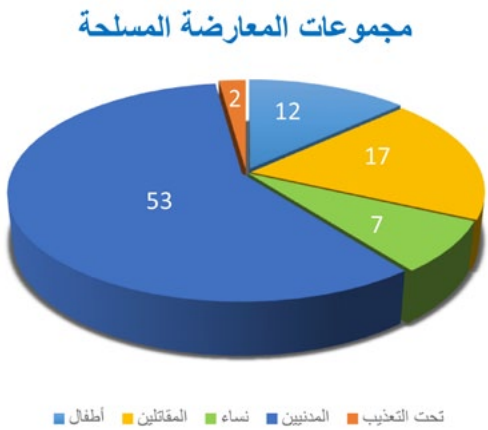

رابعاً: قوات التحالف الدولي:

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ١٦ مدنياً بينهم طفلان.

خامساً: حالات قتل لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجاني:

سجلنا ما لايقل عن ٥٦ حادثة لحالات قتل لم نستطع حتى اللحظة تحديد الجهة التي قامت بعملية القتل.

نحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان ونشير أيضاً إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر؛ مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الاستنتاجات القانونية:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات التي تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل.

وتشير الأدلة والبراهين التي لا تقبل الشك وفق مئات من روايات شهود العيان على أن أكثر من ٩٠ ٪ من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.

هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».

٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. وقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.

٣. تشكل عناصر تنظيم داعش أغلبية غير سورية تهدف إلى إقامة خلافة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإن تطلعات التنظيم وأهدافه تختلف جذرياً عن الأهداف التي يطمح إليها السوريون من إقامة دولة تعددية ديمقراطية، وقد ارتكب التنظيم عدة جرائم قتل خارج نطاق القانون وتعتبر بمثابة جرائم حرب.

٤. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.

كما تعتبر حكومة إيران وتنظيم حزب الله وتنظيم داعش مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

٣. على مجلس الأمن أن يقوم بفرض حظر أسلحة على النظام السوري وعلى تنظيم الدولة الإسلامية وملاحقة جميع المتورطين بذلك. وعلى المعارضة السورية أن تتعاون بكافة الوسائل الممكنة لإيقاف تدفق الرجال والسلاح إلى تنظيم الدولة الإسلامية وجميع التنظيمات المشابهة له، وكل شخص يقوم بإمداد تلك التنظيمات بالمال أو بالسلاح يجب أن يعتبر مجرم حرب يجب محاكمته.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف ولو لساعة واحدة.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد والعشوائي بحق المدنيين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين– المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسر ذوي الضحايا في سوريا.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية القتل المتعمد والعشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين– لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان